بيان ألقاه معالي الدكتور Suminto، محافظ إندونيسيا لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أمام الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق، 11-12 فبراير/ شباط 2020

إنه لشرف لي أن أتحدث أمام هذه الهيئة الموقرة، وأن أعبر عن تقديري لرئيس الصندوق وفريقه على كل العمل الذي يؤدونه، وعلى الترتيبات الممتازة لدورة المجلس الثالثة والأربعين هذه.

ويسرني أن أشير إلى الدور المتزايد والمساهمة الأكثر أهمية التي يقدمها الصندوق لإندونيسيا. لقد أثبتت هذه المؤسسة أنها مثال يحتذى للتعاون الدولي من خلال نهجها المتكامل.

وأود أن أثني على دعم الصندوق المستمر لإندونيسيا في السعي لتنفيذ جدول أعمالها الإنمائي، وبخاصة في مجال الزراعة ومصايد الأسماك، الذي يروج للنهوض برفاهية الشعب، والحدّ من أوجه انعدام المساواة.

وبهذا الصدد فقد لاحظت أن نهج الصندوق في السعي للاستثمار في القطاع الريفي يمثل مفتاحاً لردم الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية. وقد أسهم هذا النهج الشمولي للصندوق في تنفيذ مشروعاته في إندونيسيا بتحسين توقعات كل من الحكومة والشعب الإندونيسي لمُخرَج يعد بالمزيد في المستقبل.

إننا نتشاطر وجهة نظر مجلس المحافظين في تبني موضوع هذا العام وهو ***"الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة بغية القضاء على الجوع بحلول عام 2030"***، ونأمل أنه ومن خلال هذه الروح، يمكن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وجدول الأعمال الإنمائي في إندونيسيا، وفي غيرها من الدول النامية، أن يكون أكثر فعالية في تعزيز المشروعات ذات الإنتاجية العالية والأثر المرتفع في جميع أنحاء البلاد وعبر العالم بأسره.

وللتميز بصورة أكبر في تحقيق هذا الهدف الطموح، اسمحوا لي أن أتشاطر معكم وجهة نظري بشأن ثلاث خطوات هامة لابد من اتخاذها. أولها، وجوب أن يؤدي الاستثمار الشمولي في السكان الريفيين إلى تنمية أكثر استدامة، لأنها تحتاج لأن تؤدي إلى منافع شمولية وشاملة، وأن تدعم خطة أهداف التنمية المستدامة. وقد غدا دور الصندوق أكثر حسماً بصورة متزايدة للتأقلم مع التضخم السكاني في العالم، والإبقاء على الإنتاج الزراعي المستدام في خضم تغير المناخ العالمي.

ومازالت التنمية المستدامة تواجه تحديات كبيرة في حصولها على الدعم المالي، وبالتالي يتوجب أن يروج دعم الصندوق لخلق بيئة أعمال مستدامة في المستقبل. ومن الأمور الحاسمة في هذا المجال، تمكين السكان الريفيين من متابعة المبادرات الاقتصادية الخاصة بهم جنباً إلى جنب مع صونهم للموارد الطبيعية. وذلك لمساعدة السكان على الاستفادة من الموارد التي يمتلكونها بصورة اقتصادية، مع الترويج لأهمية استدامة هذه الموارد.

ثانياً، يحتاج الصندوق لتعزيز أكبر لتعاونه مع المؤسسات المالية الأخرى ذات الصلة. حيث يعتبر تعزيز قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وصياديّ الأسماك على نطاق صغير، لتمكينهم من توسيع إنتاجهم، والوصول إلى الإرشاد الزراعي والأسواق والخدمات المالية، مهمةً شاقة للغاية. وهي تتطلب أن تتسم المساعدة المالية للصندوق بنهج استراتيجي على مستوىً عالٍ، ومقاربة للبرامج والمؤسسات، بحيث يمكن لها أن تتمكن من تمكين هذه الشرائح المخصوصة من المجتمع.

والنقطة هنا هي الحاجة لنُهج إنمائية أكثر مواضيعية وتكاملاً، لتمكين الدول الأعضاء في الصندوق من النمو بصورة أكثر انتظاماً، ومن تحقيق الأثر بصورة أكبر بكثير في المستقبل. وقد تجاهل مفهوم التنمية القطاعي نوعاً ما بعض هذه العناصر الحاسمة، مثل ملء الفجوات بين حاجة السكان وقدرات المؤسسات المنفّذة، وبين القدرة على السعي للحصول على تكنولوجيا أكثر تقدماً، والقدرة المالية للحكومات.

وبناءً عليه، فإنني أعتقد بأن على الصندوق والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف، وغيرها من وكالات التنمية والمؤسسات المالية، أن تعمل معاً لإيجاد أفضل الممارسات، ولتوفير المرافق الممتازة، والسعي للوصول إلى معرفة وخبرة أفضل في قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك. وفي الوقت نفسه، يتوجب عليها أيضاً أن تعمل معاً لاستقطاب

الموارد، من خلال القيام بدور المحفّز، للتشجيع على تعبئة ومشاركة جهات مانحة محتملة جديدة، مع تعزيز مساهمة الجهات الموجودة أصلاً.

وأخيراً، فإنني أؤمن وبشدة بأن المبادرة التي تنعكس في موضوع هذا العام لدورة مجلس المحافظين، ستتمكن من خلق مخرجات هامة وملموسة لدعم العمل الجاري في التطرق للتحديات التي تواجهها الزراعة ومصايد الأسماك.

إننا بحاجة للعمل معاً ولتعزيز قدرات المجتمعات الريفية.

وآمل أنه ومن خلال نهج أكثر تكاملاً وابتكاراً يتبعه الصندوق في شراكته مع الدول الأعضاء، سيغدو هدفنا المتمثل في تنمية قدرات السكان الريفيين، وبخاصة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة حقيقةً واقعة.

وفي ختام ملاحظاتي أودّ أن أتقدم بالشكر إلى الصندوق مجدداً على إعادة تأكيده على التزامنا بالتعزيز المستمر لتعاوننا من أجل الإيفاء بتطلعات جميع الدول الأعضاء للترويج لتنمية صناعاتنا الزراعية والسمكية وتسريع هذه التنمية.

وشكراً لكم.